الثورة الاقتصادي
الثلاثاء ٣٠ ذوالقعدة ١٤٢٥هـ الموافق ١١ يناير ٢٠٠٥م العدد (١٤٦٧١)
Tue 11 Jan 2005 .. 30 /11/1425 - No.

رئيس الهيئة العامة للاستثمار لـ "الثورة الاقتصادي":

نسعى للترويج لفرص استثمارية جديدة تشمل السياحة والأسماك والطرق وسكك الحديد

القيادة السياسية عملت على إصلاح مناخ الاستثمار ونأمل أن يسهم استمرار الإصلاحات الاقتصادية في جذب المزيد من الاستثمارات

حـــاوره / علي البشيري

تستعد الهيئة العامة للاستثمار للبدء بحملة ترويجية واسعة في العديد من البلدان الشقيقة والصديقة وذلك للترويج لعدد من المشروعات السياحية والسمكية والطرق السريعة ومشاريع سكك الحديد.

واوضح الأخ /عبد الكريم مطير رئيس الهيئة العامة للاستثمار في حديث لـ الثورة الاقتصادي بأن الاستثمار الأجنبي ارتفع من ٢٢٪ في عام ٢٠٠٠إلى ٤١٪ من حجم الاستثمارات في عام ٢٠٠٣، وتطرق إلى عدد من القضايا المتصلة بدور الهيئة في الحد من استغلال تراخيص الاستثمار في إعفاءات جمركية ،وتنسيق مع المغتربين بشأن الاستثمار في اليمن بالإضافة إلى دور البنوك في تمويل الاستثمارات والأسباب التي تقف وراء تدني استثمارات القطاع الخاص وفيما يلي نص الحوار:

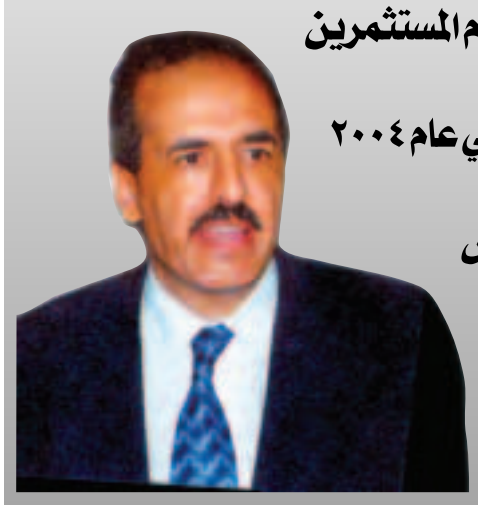

▣ نعمل على تسهيل وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين ومساعدتهم في التغلب على الصعوبات

▣ ١١٤ مليار ريال حجم الاستثمارات المسجلة في عام ٢٠٠٤ والقطاع الصناعي يتصدر المرتبة الأولى

▣ أعدنا هيكلة قطاع الترويج وأجرينا بعض التعيينات وتأسيس إدارة للمعلومات

▣ الاستثمارات الأجنبية ارتفعت خلال السنوات الأخيرة لكننا نشعر بخيبة أمل لعدم وصولها إلى مستوى يفوق المشاركة اليمنية

نعول كثيراً على الأصول اليمنية ونسعى لاستقطابهم للاستثمار

● أضحى الاستثمار يتصدر اهتمامات الحكومة في الآونة الأخيرة نظراً لأهميته في تحقيق النمو الاقتصادي.. ترى ما هي أبرز الخطوط العريضة لخطة الهيئة للترويج وجذب الاستثمار إلى اليمن؟

– الهيئة العامة للاستثمار أعدت خطة عمل للعام ٢٠٠٥م تتضمن الترويج لفرص الاستثمار في العديد من البلدان الشقيقة والصديقة حيث تستهدف الترويج لفرص استثمارية جديدة تتمثل في إقامة مشروعات سياحية مشتركة بمنية خليجية بالتنسيق مع الهيئة العامة للتنمية السياحية والهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية وأيضا التركيز على الترويج لانتاج الحاسبات الإلكترونية وللمشروعات السمكية في المنطقة الاقتصادية الخالصة " EEZ " وذلك بالتنسيق مع وزارة الثروة السمكية.

كما نسعى لبذل جهود حثيثة للتنسيق مع بعض البلدان الصديقة عبر سفاراتها المعتمدة في بلادنا من أجل استهداف إنشاء مشروعات مشتركة في مجال الطرق السريعة وإقامة مشاريع السكك الحديدية .

كما سنقوم بشرح مناخ الاستثمار في اليمن خلال اللقاءات والمقابلات مع سفراء عدد من الدول الصديقة والشقيقة وذلك بغرض الترويج للاستثمار من قبلهم في أوساط المستثمرين والمهتمين.

وستقوم الهيئة العامة للاستثمار بالاستمرار في إقامة ندوات وحملات ترويجية في دول الخليج والصين والهند وإيران وتركيا وألمانيا وإيطاليا واليابان من خلال مشاركتنا في تظاهرة اكسبو مارس –سبتمبر ٢٠٠٥ " للترويج للبيئة الاستثمارية في اليمن وتسويق عدد من الفرص الاستثمارية المتاحة في جميع المجالات الإنتاجية والخدمية.

كما سنقوم بحملة ترويج بريدية مباشرة تستهدف المؤسسات المالية ورجال الأعمال في العديد من الدول الشقيقة والصديقة .

الهيئة أيضا ستجري مفاوضات مع الجهات ذات العلاقة بالاستثمار في بعض الدول الشقيقة والصديقة من أجل الوصول إلى صيغ نهائية لمشاريع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار المزمع توقيعها مع تلك الدول وكذا متابعة إقرارها مع الجهات المختصة ووضع آلية تنفيذية لهذه الاتفاقيات.

الإصلاحات الاقتصادية

● ما أثر الإصلاحات الاقتصادية إلتي نفذتها الحكومة منذ عام ١٩٩٥م على مناخ الاستثمار في بلادنا؟

– الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة منذ عام ١٩٩٥م قد أثمرت خطواتها وأدت إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث استقرت سعر العملة اليمنية وزادة احتياطي البنك المركزي اليمني من النقد الأجنبي إلى ٥,٦ مليار دولار بالإضافة إلى انخفاض الدين الخارجي والدين العام . كما تم تنفيذ عدد من الإجراءات التي كفلت حرية تحويل الأموال من وإلى اليمن.. وكل هذه العوامل كانت عاملاً مساعداً لا قناع الكثير من رجال الأعمال المترددين في عملية الاستثمار بالجمهورية اليمنية.

وفعلاً نلاحظ ما تم تسجيله داخل الهيئة العامة للاستثمار من المشروعات الاستثمارية أن الأرقام تسير تصاعدياً ابتداء من عام ٢٠٠١وحتى نهاية عام ٢٠٠٤,

تأسيس إدارة للمعلومات

● ما هو تقييمكم لأداء الهيئة خلال عام ٢٠٠٤؟

– الهيئة العامة للاستثمار قامت بتسجيل نحو٣٦٢ مشروعاً استثمارياً بتكلفة استثمارية ١١٤,١ مليار ريال وتوزعت هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث تصدر القطاع الصناعي المرتبة الأولى وحصل على ١٩٤ مشروعاً بتكلفة استثمارية ٧٥,٧ مليار ريال يليه قطاع الخدمات ٨١ مشروعاً بتكلفة استثمارية ٢٢,٧ مليار ريال .

كما بلغ حجم المشروعات المسجلة في السياحة ٥٥ مشروعاً بتكلفة استثمارية ٧,٤ مليار ريال وفي قطاع الأسماك ٩ مشاريع بتكلفة ٥,٥ مليار ريال والزراعة ٢٣ مشروعاً بتكلفة ٢,٦ مليار ريال.

كما عملت الهيئة خلال عام ٢٠٠٤ على إعادة هيكلة قطاع الترويج وإجراء بعض التعيينات الجديدة لأشخاص متخصصين في هذا المجال، وكان التركيز على تأسيس إدارة للمعلومات تقوم بتصميم البرامج الإلكترونية اللازمة لاستيعاب كل المعلومات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية بحيث يتم إصدار قوائم الإعفاءات للمشاريع التي يتم تسجيلها في الهيئة آلياً، وحفظ جميع المعلومات المتعلقة بها بحيث تتولى البرامج المنشأة إفراز هذه المعلومات على مختلف المجالات الإحصائية والإدارية على مستوى الهيئة العامة للاستثمار وإداراتها أو على مستوى إحصائيات الاستثمار مع كل من مصلحة الجمارك والمعلومات الإحصائية للجهات الأخرى، والهدف من إنشاء هذه الإدارة هو توحيد الأرقام والمعلومات الصادرة عن الهيئة وفي نفس الوقت تلبية متطلبات ورغبات المهتمين بمجال الاستثمار في اليمن سواء في ما يتعلق بإقامة مشاريع جديدة أو عمل دراسات مستقبلية لمشاريع استثمارية أو تلبية طلبات المعلومات من الجهات المختصة بما يتناسب ومتطلبات التنمية الاقتصادية بصورة عامة ومجالات الاستثمار بصفة خاصة.

وقد قطعت هذه الإدارة شوطاً كبيراً في عملها من شهر يناير ٢٠٠٥م سوف نبدأ في إدخال جميع المعلومات واختبار البرامج المعدة بغية تصويب الانحرافات التي قد تظهر نتيجة التطبيق العملي لهذه البرامج المستحدثة كما قامت الهيئة العامة للاستثمار خلال العام الماضي بالمشاركة في عدد من المؤتمرات الخارجية المتعلقة بالاستثمار وساهمت بالعديد من الأوراق الاستثمارية التي تتناسب وهذه المؤتمرات..... من أبرزها مؤتمر جده للاستثمار والسياحة والاجتماع السنوي للمؤسسة العربية للضمان والاستثمار ومنتدى رجال المال والأعمال العربي الألماني المنعقد في برلين.

والمعرض الدولي الثامن للاستثمار والتجارة المنعقد بشيا في بالصين.

كما نشطة الهيئة خلال العام الماضي بتوفير بعض وسائل ومتطلبات العمل داخل الإدارة المركزية أو فروع الهيئة في بعض المحافظات منها توفير الآلات والمعدات المكتبية ووسائل النقل اللازمة لتسيير اعمال الهيئة وفروعها، كما أعطيت الفرصة لبعض مسؤولي وموظفي الهيئة بالمشاركة في الدورات التدريبية الداخلية والخارجية بغرض صقل المهارات المطلوبة لتحسين إداء العمل في الهيئة والعمل على تقييم نتائج هذا التدريب واستنباط الإجراءات المطلوبة لتبسيط اعمال المستثمرين والعمل الفوري على تطبيق ذلك. فالهدف الأساسي لعمل الهيئة هو تسهيل وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين ومحاولة مساعدتهم في التغلب على أي صعوبات قد يواجهونها في عملهم خارج إطار الهيئة.

خيبة أمل

● ماذا عن تدفق الاستثمار العربي والأجنبي خلال الأعوام الماضية..؟ وهل انتم راضون عن حجم هذه الاستثمارات؟

– بالنسبة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية نلاحظ من خلال قراءة هذه المشاركة خلال الفترة من عام ١٩٩٦م وحتى نهاية ١٩٩٩م أن مشاركة الاستثمارات غير اليمنية ظلت في حدود ١٠٪ من حجم الاستثمارات في الجمهورية خلال تلك الفترة،وفي عام ٢٠٠٠بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية قرابة ٢٢٪ ثم عادت في ٢٠٠١ نتيجة الأحداث الدولية التي تمت إلى ٩٪ وفي عام ٢٠٠٢م ارتفعت نسبة الاستثمارات إلى قرابة ٣١٪ ووصلت في عام ٢٠٠٣م إلى أقصى حد لمشاركة الاستثمارات غير اليمنية بنسبة ٤١٪.

ونلاحظ من خلال هذه الأرقام تصاعد المشاركة غير اليمنية في الاستثمارات بالجمهورية اليمنية ،إلا أننا نشعر بخيبة أمل بعدم وصول المشاركة الأجنبية إلى مستوى يفوق مستوى المشاركة اليمنية في مجال الاستثمار.

إصلاح مناخ الاستثمار

● برأيكم ما هي الأسباب التي تقف وراء تدني المشاركة أو بالأصح تدفق الاستثمارات الأجنبية؟

– اليمن " كما تعلم" جزء من دول العالم الثالث والتي ما تزال حصته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية محدودة بسبب الظروف الدولية ومناخات الاستثمار في هذه الدول. علماً بأن اليمن قد أحرزت تقدماً جزئياً في هذا المجال وعملت القيادة السياسية على إصلاح المناخ الاستثماري ونأمل أن تساهم عملية استمرار الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري والقضائي في جذب المزيد من هذه الاستثمارات.

● ماذا عن الاستثمارات الخليجية .. وما الدور الذي قامت به الهيئة في مجال استقطابها؟

– من ضمن خطة الهيئة العامة للاستثمار التركيز على أعمالها الترويجية في دول الخليج العربي وفي بعض الدول الصديقة كالهند والصين وماليزيا وإيران وبعض الدول الغربية كألمانيا وإيطاليا ،والهدف من تركيز الترويج للاستثمار في هذه الدول قناعة الهيئة بإمكانية الاستفادة من تجارب هذه الدول في مجال الاستثمار وتجارب رجال الأعمال في هذه الدول للاستثمار في اليمن.

تحسن

● ولكن هل حدث تحسن في تدفق الاستثمارات الخليجية إلى اليمن خلال الأعوام الأخيرة؟

– بكل تأكيد والدليل على ذلك أن نسبة الاستثمارات الغير يمنية وصلت في عام ٢٠٠٣إلى ٤١٪ من حجم الاستثمارات ولاول مرة في تاريخ الجمهورية اليمنية .ونأمل خلال الأعوام القادمة أن تتضاعف نسبة المشاركة الخارجية في الاستثمار في اليمن.

تواصل مع المغتربين

● هل لديكم تواصل مع المغتربين اليمنيين؟ وما الدور الذي تقوم به الهيئة في مجال استقطاب أموال ومدخرات المغتربين في الخارج؟

– لاشك أن هناك تواصلاً دائماً مع المغتربين سواء عن طريق المؤتمرات التي تعقد بين الحين والآخر في الداخل والخارج أو عن طريق سفارات بلادنا في الخارج أو عن طريق من يمثل الجاليات اليمنية في هذه البلدان.

ونحن كهيئة عامة للاستثمار نعول كثيراً على الأصول اليمنية واستقطابهم للاستثمار في الجمهورية اليمنية، ومن خبرتنا المتواضعة في مجال الاستثمار فإن العديد من دول العالم التي تمكنت من استقطاب جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية تركزت في الأساس على من لهم أصول أو جذور لهذه الدول.

تزايد نسبة التنفيذ

● ما تقييمكم لمدى التنفيذ الفعلي للمشاريع الاستثمارية المرخصة؟

– من خلال متابعة الهيئة ممثلة في تقارير إدارة المتابعة والتفتيش يتضح بأن نسبة التنفيذ تزيد من سنة إلى أخرى، والسبب كما يعرف الجميع أن بعض المستثمرين استغلوا إمكانية الحصول على أراضي في المحافظات الجنوبية والشرقية باسم مشروعات استثمارية . والهدف كما اتضح في نهاية الأمر هو الحصول على هذه الأرض وليست إقامة مشاريع استثمارية.

ومنذ بداية انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي توقف إمكانية منح الأراضي باسم مشروعات استثمارية غير حقيقية ونتيجة لذلك في الغالب لم يتقدم أي مستثمر بطلب تسجيل مشروعه إلا وهدفه إقامة المشروع.

الحد من استغلال الإعفاءات

● هناك من يقوم باستغلال تراخيص الاستثمار في إعفاءات جمركية .. ترى ما هي الإجراءات التي اتخذتها الهيئة للحد من ذلك؟

– عند صياغة قانون الاستثمار في بداية التسعينات قد افترض المشرع إمكانية التحايل واستغلال الإعفاءات والامتيازات الواردة في قانون الاستثمار إلا أن المشرع قد تنبه لهذا الموضوع فافرد مواداً خاصة لمعالجة هذا الموضوع ونصوصه الصريحة بالعقوبات الواجب تطبيقها لمن تحايل على هذه الإعفاءات.

كما أن إدارة الهيئة العامة للاستثمار من خلال عملها لفترة ١٣ عاماً قد أكتسبت خبرة مكنتها من تلاقي إمكانية التحايل في كثير من طلبات تسجيل المشاريع الاستثمارية.

● هل بالإمكان توضيح الإجراءات التي اتخذتها الهيئة للحد من استغلال الإعفاءات الجمركية لأغراض خاصة مع ذكر بعض الأمثلة؟

– هناك العديد من الإجراءات التي اتخذناها من أهمها عند ما يتقدم أي مستثمر بطلب تسجيل مشاريع سياحية فندقية تقوم الهيئة بالتأكد من امتلاك صاحب المشروع للأرض المطلوبة اقامة مشروع جديد عليها وصورة من تصاميم البناء للمبنى المطلوب إقامته لهذا المشروع وفي حالة توفر هذه الطلبات يتم تسجيل المشروع على ضوئها ،يتم وضع شرط إضافي بقوائم الإعفاءات بعدم إمكانية استيراد أثاثات المشروع إلا بعد أكتمال البناء عظم وبالتالي يستحيل على أي شخص يفكر في عملية التحايل على الإعفاءات المطلوبة بالوفاء بهذه الطلبات العملية.

أما في ما يتعلق بالمشاريع الصناعية ففي حالة افتراض أن شخصاً يستغل تسجيل مشروع لإقامة مصنع معين باستيراد لنفرض مصنعين وبالتالي فإن المشروع الأصلي سيحصل على جميع الامتيازات والإعفاءات الجمركية والضريبية بينما المصنع الآخر الذي تم استغلال الترخيص في إدخاله سوف يفتقد على الأقل الإعفاءات الضريبية وسيضطر أن يدفع ضرائب الأرباح من أول سنة عمل لهذا المصنع ،وكان بإمكان من يقوم بهذا التحايل في الحصول على أكثر من مصنع باستكمال الإجراءات القانونية بيسر وسهولة.

ارتفاع سعر الفائدة

● ما هو تقييمكم لدور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

– دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية للأسف الشديد ما تزال محدودة والسبب الرئيسي لذلك هو عزوف الكثير من المستثمرين في الحصول على تمويل من البنوك بسبب ارتفاع سعر الفائدة البنكية.

● برأيك ما هي أسباب تدني استثمارات القطاع الخاص المحلي في الاستثمار؟ وما الدور الذي تقوم به الهيئة في التنسيق مع اتحادات الغرف التجارية في الترويج للفرص الاستثمارية؟

– تكمن الأسباب في أن كثيراً من الشركات الاستثمارية وبيوت الخبرة التجارية والاستثمارية ما تزال مرتبطة ارتباطاً أساسياً بالعائلة.

ويعود السبب إلى عدم نضوج القطاع الخاص في إدارة مشاريعهم بالأسلوب المؤسسي المطلوب.

كما أن الهيئة العامة للاستثمار تحاول بشتى الوسائل التنسيق مع الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والغرف التجارية في جميع محافظات الجمهورية واستغلال مختلف الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد بين الحين والآخر للتعاون مع هذه المنظمات، وبنفس الأسلوب تتعامل الهيئة مع بعض الغرف التجارية والصناعية لبعض الدول الشقيقة والصديقة.

فرص واعدة

● ما هي ابرز الفرص الاستثمارية في بلادنا؟

– في تصوري أن أبرز الفرص الاستثمارية هو استغلال مختلف الثروات المعدنية التي تمتلكها البيئة اليمنية على طول وعرض الجمهورية في الصناعات التعدينية . كما أن هناك فرصاً استثمارية واعدة فيما يخص اقامه المشروعات السياحية بمختلف مناطق الجمهورية ومختلف سواحلها وجزرها بالإضافة إلى فرص استثمارية تتعلق باستزراع الثروة السمكية واستغلال الصيد البحري في عملية التعبئة والتغليف والتجميد والتصنيع.

كما أن هناك فرصاً متاحة لإستغلال إمكانيات السوق في ما يتعلق بصناعة الغزل والنسيج.

▣ تمكنا من الحد من استغلال المشروعات للإعفاءات الجمركية

▣ دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية ما يزال محدودا بسبب ارتفاع أسعار الفائدة